تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر– واقع وأفاق –

د/ الغالي بن ابراهيم
جامعة بسكرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر والوقوف عن كثب على ما حققته من مكاسب وإنجازات للمنظومة المصرفية الجزائرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى رصد لأهم إخفاقاتها وتعثراتها، والتي تفيد في التوصل إلى بعض الحقائق والإستنتاجات العملية والعلمية بما يخدم إثراء وتصويب العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وهذا ما يمثل دافعا قويا وجديراً بالبحث والتحليل خاصة بعد التوجه الجديد للحكومة الجزائرية نحو تبني العمل المصرفي الإسلامي في هيكل النظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية، القانون المصرفي، الجهاز المصرفي الجزائري.

Abstract :

This study aims at evaluating the Algeria experience in Islamic banking, and taking a close look at its achievements.Furthermore to identify its failures and stumbling, in order to reach some facts and practical scientific conclusions to enrich and correct the Islamic Banking in Algeria. This represents a strong motivation to make researchs and analysis, especially after the new orientation of the Algerian government toward adopting Islamic banking in the structure of the banking system.

Key words: Islamic banks, banking law, Algerian Banking System.

مقدمة

تعتبر تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر طويلة نسبيا، إذ تمتد على مدى قرابة سبعة وعشرون عاما، والتي تزامنت مع تأسيس أول بنك إسلامي برأس مال مختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص والمتمثل في بنك البركة الجزائري، وذلك بموجب سن السلطات النقدية لقانون النقد والقرض رقم 90 /10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والذي أدخل تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، مما يستدعي الوقوف وقفة تأمل حول مدى نجاح هذه التجربة ورصد لأهم إسهاماتها في هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، وكذا العراقيل والتحديات التي تحول دون تحقيقها للأهداف المنشودة.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق أتت الدراسة الموسومة بـ : تقييم تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر واقع وأفاق، كمحاولة جادة لتسليط الضوء على هذه التجربة وتقييمها من خلال المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تزاول نشاطاتها في ظل المنظومة المصرفية الجزائرية وأيضا البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والفرص المتاحة لها في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة فرضيتين رئيسيتن، على النحو التالي:

1. يشوب العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الكثير من الغموض واللبس من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسات الميدانية؛
2. إسهامات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر هي دون مستوى تطلعات المتعاملين والشركاء الاقتصادين وكذا الأكادمين المتخصصين.

منهج الدراسة :

وفقا لطبيعة الموضوع فقد كان لزاما على الباحث الاعتماد على أسلوب محايد من خلال منهجية ملتزمة بأدوات البحث العلمي، وقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بـ تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة.

هيكل الدراسة :

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، على النحو التالي :

- ✓ المحور الأول: المرتكزات القانونية لعمل البنوك الإسلامية في ظل القانون البنكي التقليدي الجزائري؛
- ✓ المحور الثاني: رصد لواقع البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ المحور الثالث : مساهمات البنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري ؛
- ✓ المحور الرابع : التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي والفرص المتاحة لها في الجزائر.

المحور الأول : المرتكزات القانونية لعمل البنوك الإسلامية في ظل القانون البنكي التقليدي الجزائري.

إن المتتبع للقوانين الناضمة والمؤطرة لعمل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، لا يجد ذكرا ولا مفهوما لآليات وأدوات التمويل الإسلامي، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 90 – 10 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 أفريل 1990م والموافق لـ 19 رمضان 1410هـ، ولا الأوامر المعدلة له والمتعلقة بالأمر رقم 3-11 الخاص بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26 أوت 2003م الموافق لـ 27 جمادى الثانية 1324 هـ، والنظام رقم 09-03 الخاص بالقواعد العامة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر بتاريخ 26 ماي 2009م الموافق لـ 01 جمادى الثانية 1430هـ، وكذلك الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010م الموافق لـ 16 رمضان 1431هـ والمتعلق بالنقد والقرض، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر، لم تنص بلهجة صريحة وواضحة على تبني نموذج البنوك الإسلامية في صرح النظام المصرفي الجزائري .

أولا : مرتكزات عمل البنوك الإسلامية في ظل قانون النقد والقرض رقم 90 – 10:

إن قانون النقد والقرض رقم 90 – 10 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 أفريل 1990م الموافق لـ 19 رمضان 1410هـ، لا يتضمن أحكاما خاصة بالمعاملات البنكية الإسلامية، ولكنه لا يمنع من قيامها ولم يحد من نشاطاتها المالية والمصرفية، ولم يميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ولم يتحيز لها، بل جاء هذا القانون بمفاهيم عامة

غير محددة، تكرس ازدواجية العمل المصرفي للنظامين معا الإسلامي والتقليدي دون توصيف لكل نمط من المعاملات على حدى، مما جعل البنوك الإسلامية ترتكز على بعض مواد هذا القانون لتكون كمنفذ لنشاطاتها في الجزائر وتكييفها بما يتماشى مع أدوات وصيغ التمويل الإسلامي دون الاعتماد على سعر الفائدة الربوي المحرم شرعا، وهي:[1]

1. **المادة 110:** تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.
2. **المادة 111:** تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور تلك التي يتم تليقها من الغير ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
3. **جزء من المادة 112:** تعتبر بمثابة قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء (تُكيف بمعنى التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك).
4. **المادة 114** : البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113.
5. **أغلبية المادة 116:** يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها، كالعمليات التالية:
   - **أ.** عمليات الصرف؛
   - **ب.** عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة؛
   - **ج.** توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفضها وبيعها؛
   - **د.** إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات؛
   - **هـ.** المشورة والإدارة المالية والهندسية المالية وبشكل عام جميع الخدمات التي تسهل انشاء وإنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بها.
6. **جزء من المادة 117:** يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تتلقى من الجمهور أموالا معدة لتوظف في مساهمات لدى مؤسسات وفقا للنظم

القانونية كما في السهم وحصص الشركات. (يمكن أن تكيف هذه المادة لتتماشى مع صيغتي المشاركة والمضاربة).

7. **المادة 118:** يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تدخل في مساهمات وتحتفظ بها سواء كانت في عمليات من تلك التي تتضمنها المادة 117 أو كانت في مؤسسات موجودة أو قيد الإنشاء على ألا يتعدى مجموع مساهمتها نصف أموالها الخاصة. (أيضا يمكن أن تكيف هذه المادة لتتماشى مع صيغتي المشاركة والمضاربة).

8. **المواد 127 و128و129:** والتى جاء في مضمونها السماح بإنشاء بنوك خاصة أجنبية ومحلية وفروعا لها في الجزائر شريطة الخضوع للقانون الجزائري في هذا الإطار.

ثانيا : مرتكزات عمل البنوك الإسلامية في ظل الأمر رقم 03 – 11 للنقد والقرض.

إن ألأمر رقم 03-11 والمؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا الأخير جاء في ظروف تمثلت في ضعف أداء الجهاز البنكي خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بيّن بوضوح عدم فاعلية أدوات الرقابة والاشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، وتبلورت الأهداف من وراء هذا التعديل حول تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته، وكذا تعزيز التشاور بينه وبين الحكومة فيما يخص المسائل المالية، وترقية وإبراز أكثر لنظام التأمين على الودائع البنكية.[2]

أما فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية لم يُخصص الأمر رقم 03-11 أي مادة تضبط وتحدد المعاملات المالية الإسلامية، بل أبقى على الغموض الذي كان يعتري قانون النقد والقرض حول المنظومة التشريعية للنظام المصرفي الإسلامي، ونفس مضمون المواد الناضمة لعمل البنوك في الجزائر بصفة عامة (من110إلى118) وفق ترقيم جديد لنفس المواد من المادة رقم 66 إلى المادة رقم 72.

ثالثا: مرتكزات عمل البنوك الإسلامية في ظل الأمر رقم 09 – 03.

إن الأمر رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، جاء ليكرس المواد الخاصة بعمل البنوك

في الأمر رقم 03-11، مع إدراج مواد إضافية تعطي الحرية للبنوك في اقتراح خدمات مصرفية على زبائنها، وكذا تحديد المقابل المالي لخدماتها المصرفية والشروط الخاصة بها.
وإن كانت هذه المواد لم تقصد البنوك الإسلامية بعينها، إلا أنها تساعدها أكثر من البنوك التقليدية من خلال اقتراح البنوك الإسلامية لخدمات وأدوات مالية إسلامية شريطة أن يوافق بنك الجزائر عليها، وتتمثل المواد الجديدة فيما يلي: [3]

1. **المادة رقم 03:** يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة غير أنه من أجل تقدير أفضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات، يتعين أن يخضع كل عرض لمنتوج خاص جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.
2. **المادة رقم 04:** يقصد بشروط البنك المكافآت والتعريفات والعمولات وغيرها المطبقة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية.
3. **جزء من المادة رقم 05** (باستثناء معدل الفائدة): تحدد البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية معدلات ومستوى العمولات المطبقة على العمليات المصرفية.
4. **جزء من المادة 07** (باستثناء معدل الفائدة): ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها.

رابعا: مرتكزات عمل البنوك الإسلامية في ظل الأمر رقم 10 – 04:

إن التعديلات التي جاءت في الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 فيما يخص المواد التي تخدم عمل البنوك الإسلامية بشكل غير مباشر، تتعلق بتعديل المادة رقم 72 من الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، وذلك من خلال ضبطها بشرط عدم تجاوزها للحدود الموضوعة من طرف النقد والقرض، كما يلي : [4]

1. **المادة 72:** يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها، كالعمليات التالية:

أ. الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام جميع الخدمات الموجهة لتسهيل انشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية ؛

ب. يجب ألا تتجاوز هذه الأخيرة الحدود التي يضعها مجلس النقد والقرض.

المحور الثاني: رصد لواقع البنوك الإسلامية في الجزائر.

لقد بلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا (دون احتساب المكاتب التمثيلية للبنوك الأجنبية وعددها خمسة مكاتب)، منها 6 بنوك عمومية محلية تابعة للدولة الجزائرية، و14 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية منها بنكا واحدا فقط برأس مال مختلط –وكلها بنوك لها صفة التجارية– منها 10 بنوك خاصة تقليدية تقدم خدمات غير إسلامية، ومصرف واحد إسلامي برأس مال مختلط بين بنك عام وبنك خاص، وبنك واحد خاص إسلامي، وبنكين خاصين تقليديين لهما نوافذ إسلامية.

أولا: ظهور البنوك المزاولة للمعاملات المصرفية الإسلامية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من بين أوائل دول المغرب العربي احتضانا لفكرة إنشاء بنوك إسلامية، إنطلاقا من الإصلاحات التي رافقت المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي للجزائر وبداية التوجه نحوى اقتصاد السوق، وذلك بموجب سن قانون النقد والقرض رقم 90 /10 المؤرخ بتاريخ 14 أفريل 1990، الذي أدخل تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري، وسمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة تعمل جنبا إلى جنب تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر، مما أعطى الضوء الأخضر لتأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر في شكل بنك البركة رسميا في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة مشتركة بين مجموعة دلة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، يمارس كافة الأنشطة البنكية والمالية، و يقوم بنشاطات البنك التجاري الشامل ويسير وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية – حسب عقد التأسيس–.

وتلت هذه التجربة تأسيس بنك ثاني وهو بنك السلام الجزائري بتاريخ 2006/06/08، وذلك بموجت اتفاق بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وقد تم اعتماده من طرف بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية إسلامية.

كما أن المشرع الجزائري سمح بفتح شبابيك للمعاملات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، فتجسد ذلك في المؤسسة المصرفية العربية والتي تعد أول مصرف دولي خاص بالجزائر في سبتمبر 1998، وكذا في المعاملات المصرفية الإسلامية التي يقدما بنك الخليج الجزائر التابع لشركة مشاريع الكويت، والذي تأسس في الجزائر بتاريخ مارس 2004.

ثانيا : بيئة عمل البنوك الإسلامية في الجزائر.

إن المؤسسات المصرفية التي نتحدث عنها باسم البنوك الإسلامية في الجزائر، والتي تضم كلا من بنك البركة الجزائري وبنك السلام، قد نشأت في بلاد إسلامية يسود فيها النظام المصرفي التقليدي وتنظمها قوانين مصرفية على النمط الغربي، وقد نشأت هذه البنوك بمقتضى قوانين تسمح بوجود مؤسسات خاصة وليس مؤسسات مالية إسلامية ولم يتم إعفائها من قوانين النظام المصرفي الربوي التقليدي السائد وقواعده، بل تنشط وتزاول مهامها تحت إشراف بنك الجزائر، دون أي رخصة خاصة تراعي طبيعتها واختلافها عن البنوك الربوية، وإنما تسعى هذه البنوك لإيجاد منافذ وحيل قانونية لتمرير وتطبيق بعض من صيغ التمويل الإسلامي أوتكييفها.

وتظل بيئة الأعمال التي تزاول فيها البنوك الإسلامية في الجزائر نشاطاتها المصرفية تتسم بصعوبة التموقع وتعقد الإجراءات القانونية والتنظيمية، وطول الوقت الذي تستغرقه بعض المعاملات، وهذا راجع لبطئ الإصلاحات المالية والمصرفية لمواكبة التطورات الحاصلة في المنظومة المصرفية والمالية الإقليمية والعالمية.

ثالثا: تعاملات الجزائرين مع البنوك الإسلامية.

وفقا لدراسة عن قياس الوعي تجاه التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في منطقة شمال إفريقيا، التي أعدها معهد غالوب الأمريكي في عام 2012 لفائدة البنك الدولي لاستكمال قاعدة بياناته السنوية (غلوبال فيندكس) ضمن تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي عن التمويل الإسلامي، والذي شمل دراسة أربع دول في شمال أفريقيا، وهي الجزائر ومصر والمغرب وتونس، إضافة إلى اليمن، كا يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (01) : الوعي والاستفادة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الدول	الذين سمعو بالبنوك الإسلامية في بلدانهم	الذين يمتلكون حسابات مصرفية في البنوك الإسلامية
تونس	%57	%02
اليمن	%53	%01
مصر	%49	%03
المغرب	%41	%01
الجزائر	%35	%03

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

A. Demirguc-Kunt, L. Klapper, D. Randall, and J. Sonnenschein: Islamic Banking Remains Niche Market in North Africa, DECEMBER. 30, 2013.

http://www.gallup.com/poll/166583/islamic-banking-remains-niche-market-north-africa.aspx

فقد أكد الاستطلاع على أن 48٪ في المتوسط من المستجوبين على دراية بوجود بنوك إسلامية في بلادهم، بينما بلغت هذه النسبة لدى الجزائرين الذين شملتهم الدراسة 35٪، وهي الأضعف في الاستطلاع، مما يؤكد ضعف مستوى الوعي المصرفي الإسلامي لدى الجزائرين –على الرغم من أن 99% من المجتمع الجزائري مسلم– وأيضا فإن نسبة الأفراد الجزائرين الذين لديهم حسابات مصرفية لدى البنوك الإسلامية يمثلون 03% فقط، ويمكن تفسير ذلك إلى غياب أو نقص الدعاية والإعلام سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية وحتى من طرف البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر حول أدوات التمويل الإسلامي.

ففي نفس الاستطلاع الذي قام به معهد قالوب، فإن 49٪ من الجزائريين ممن شملهم الاستطلاع يفضلون التمويل الإسلامي حتى وإن كانت تكلفة تمويله مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما 27% يفضلون البنوك التقليدية إذا كانت أقل تكلفة، و21 % ليست لديهم أي تفضيلات، بينما امتنع 03% من العينة التعامل مع البنوك الإسلامية.(5)

ما يمكن استنباطه من هذه النسب هو أن معظم فئات العينة التي مسها الاستطلاع تجد حرجا كبيرا إزاء التعاملات المصرفية التقليدية –التي تعتريها شبهة الربا – بوازع ديني، أما ما نسبته 27% الذين يفضلون المعاملات الربوية إذا كانت أقل تكلفة، يمكن استدراجهم للمعاملات المالية الإسلامية على الأقل بنفس جودة ووفرت خدمات البنوك التقليدية مع مراعات الضوابط الشرعية في ذلك، وجعل البنوك الإسلامية أكثر تنافسية.

رابعا : التحولات نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر نمت بصورة محتشمة، وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تتموقع في هيكل الصناعة المصرفية الجزائرية لتصبح منافسا قويا للمصرفية التقليدية، مما دفع بمسؤولي بنك الجزائر وكذا الحكومة بالتفكير بإصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية، وكخطوة أولى عمد بنك الجزائر إلى دراسة مقترح السماح لبعض من البنوك التقليدية العامة منها والخاصة بإمكانية مزاولة بعض الأنشطة المصرفية التي تندج ضمن الصيغ التمويلية التي تطبقها البنوك الإسلامية، وذلك في شكل فتح نوافذ للمعاملات المصرفية الإسلامية، سواء أكان ذلك لاستقطاب رؤوس الأموال لمحبذي التعاملات الإسلامية من جميع أنحاء القطر الجزائري وزيادة الإدخار المحلي، أو لأجل الاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال في القطاعات المتعددة، والتي يتوقع أن تضفي المزيد من الدعم لتشجيع التوسع في صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ومن أهم صور التوجه نحو المصرفية الإسلامية في الجزائر ما يلي:

1. تقديم بنك خليج الجزائر حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي؛
2. أطلق بنك ترست الجزائر نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة إضافة الى حساب التوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء؛
3. إعلان بنك باريبا الجزائر (Paribas) أنه ينتظر موافقة بنك الجزائر للسماح له بفتح نافذة للمنتجات الماليــة الإسلامية[6] ؛
4. لجوء العديد من البنوك العمومية إلى استحداث معاملات إسلامية جديدة بعيدة عن الربا، هي:[7]

أ. استحداث البنك الوطني الجزائري (BNA) دفتر شروط دون فوائد؛

ب. إطلاق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة "رأس مالي"، وهي عبارة عن وضع وسحب الأموال من البنك دون فوائد؛

ج. قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ 10 سنوات بتقديم خدمة دفتر التوفير ودفتر الفلاح بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار.

5. عزم الحكومة الجزائرية اعتماد الصيرفة والمالية الإسلامية في بنكين عموميين، وأربعة بنوك أخرى خلال سنة 2018؛

6. تأكيد وزير المالية عبد الرحمن راوية أن ثلاثة بنوك عمومية –الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية– ستطلق منتجات الصيرفة الإسلامية ؛

7. إقدام بنك القرض الشعبي الجزائري على إطلاق منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية بحلول عام 2018، وأن البنك سيستعين بمؤسسات دولية في مجال الصيرفة الإسلامية ؛

8. تلقي بنك الجزائر طلبات بعدم الاعتراض واردة من ثلاثة بنوك ومصارف عمومية ومصرف خاص تتعلق بمنتجات بديلة [8] .

المحور الثالث: مساهمات البنوك الإسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري .

تطورت صناعة التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر بوتيرة بطيئة، لكنها حظت بطلب متزايد على خدماتها المالية، فعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت المصرفية الإسلامية في الجزائر الانتشار في أغلب المناطق داخل التراب الوطني.

أولا: مساهمة المصرفية الإسلامية في رأس مال وموجودات الجهاز المصرفي الجزائري.

تعدّ تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة نسبيا إذا ما قورنت بتجربة البنوك التقليدية العمومية ،ومع ذلك استطاعت أن تتموقع في السوق المصرفية وتفرض وجودها في وقت قياسي، لتصبح منافسا قويا للبنوك التقليدية الخاصة منها والعامة، والجدول الموالي رقم (02) يوضع حصة البنوك الإسلامية في الجزائر من إجمالي رأس مال وموجودات البنوك التجارية العاملة في الجزائر، كما يلي:

جدول رقم (02): حصة البنوك الإسلامية من رأس مال وموجودات إجمالي البنوك التجارية في الجزائر (في نهاية سنة 2015).

البنوك	رأس المال**		الموجودات***	
	القيمة بمليار دولار*	الحصة السوقية	القيمة بمليار دولار*	الحصة السوقية
البنوك التقليدية العامة والخاصة	4,20486	% 90,70	92,51	% 79,10
البنوك الخاصة والمختلطة الإسلامية	0,21870	% 4,72	22,2	% 18,98
البنوك الخاصة ذات الشبابيك الإسلامية	0,21222	% 4,58	2,25	% 01,92
الإجمالي للبنوك العاملة في الجزائر	4,63578	%100	116,96	%100

* تم حساب القيم استنادا لسعر صرف : 1 دولار= 106,9476دج؛

** تم حساب رأس مال البنوك التجارية دون حساب رأس مال البنك المركزي الذي يقدر بـ 4,1 مليار دولار ؛

*** تم حساب موجودات البنوك التجارية دون حساب موجودات البنك المركزي.

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على آخر المعطيات المجمعة المتاحة من خلال:

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 39، الصادرة بتاريخ سبتمبر 2017، ص(09،). http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf
2. التقارير السنوية للبنوك الإسلامية وذات الشبابيك الإسلامية العاملة في الجزائر كلا على حدى من خلال مواقعها الإليكترونية ووفقا لآخر إحصائيات متاحة لسنة 2015.

مما سبق ووفق معطيات الجدول رقم(02) يتضح أن البنوك الإسلامية في الجزائر والممثلة في كلا من بنك البركة وبنك السلام الجزائريين يستحوذان على نسبة معتبرة من موجودات السوق المصرفية في الجزائر (بالنسبة للبنوك التجارية النشطة) بنسبة تقدر بـ 18,98%، بينما حصّة البنوك الإسلامية من رأس مال السوق المصرفية الجزائرية محدودة جدا إذ لا تتجاوز نسبة 4,72 % أي ما قيمته 0,21870 مليار دولار أمريكي خاصة إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية العامة التي تستحوذ على نسبة 88,3 % من إجمالي رأس مال النظام المصرفي بقيمة قدرها 3,71 مليار دولار، أما إذا قورنت بالبنوك التقليدية الخاصة والتي تحوز على قيمة 0,1 مليار دولار أقل من البنوك الإسلامية بنسبة 2,4 % مما يدل على أن البنوك الإسلامية تحتل المرتبة الثانية بعد البنوك العامة من حيث حجم رأس المال.

أما فيما يخص البنوك التقليدية التي لديها نوافذ للتعاملات المالية الإسلامية فإن النسبة المحسوبة هي إجمالية دون فصل قيم المعاملات المالية الإسلامية عن التقليدية، فهي فقط

لتوضيح أنها لو كانت معاملاتها إسلامية بالكامل فسيعزز ذلك من مكانة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية.

ثانيا: مساهمة المصرفية الإسلامية في ودائع وتمويلات الجهاز المصرفي الجزائري.

تساهم البنوك الإسلامية في الجزئر في التنمية الاقتصادية وفق دعامتين أساسيتين :

أولها تقوم على توفير أدوات وآليات لجذب واستقطاب رؤوس الأموال الفائضة والعاطلة للعملاء – سواء أكانوا أشخاص طبيعين أو معنوين – واستقطابها وكذا توطين مختلف تعاملاتهم المالية وتعبئتها في شكل حسابات وودائع بمختلف أشكالها وآجالها .

أما الدعامة الثانية تتجلى في توظيف هذه الموارد المالية بطريقة فعالة في المجالات الاقتصادية، والتي من شأنها تعظيم الربح ورفع الإنتاجية بالشكل الذي يسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويتم ذلك في البنوك الإسلامية إما بطريقة مباشرة بتوظيف الأموال بنفسها في مشروعات تراها مربحة وفق صيغ التمويل الإسلامي المتعددة خاصة منها المشاركة والمضاربة أو المرابحة للآمر بالشراء، أو إما بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم قروض حسنة وإيعانات لبعض من المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد الوطني أو لأنشاء مشروعات جديد خاصة من طرف فئة الشباب، أو المساهمة في رأسمال مشروع إنتاجي مع أصحاب الخبرة والمقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة، وبما يخول لها أن تصبح شريكا في ملكيته و في إدارته والإشراف عليه، وشريكا كذلك في ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتفق عليها مع الشركاء.

والجدول الموالي رقم(03) يوضح حصة المعاملات المصرفية الإسلامية من إجمالي حجم ودائع النظام المصرفي الجزائري، وكذا مساهمة البنوك الإسلامية في تقديم تمويلات للاقتصاد الجزائري على مختلف المستويات والقطاعات سواء للقطاع الخاص أوالعام، كمايلي:

جدول رقم(03) : حصة المعاملات البنكية الإسلامية من حجم ودائع وتمويلات البنوك التجارية في الجزائر خلال سنة 2015.

البنوك	حجم الودائع		حجم التمويلات	
	القيمة بمليار دولار*	الحصة السوقية	القيمة بمليار دولار*	الحصة السوقية
البنوك التقليدية العامة والخاصة	86,83	%96,77	68,84	% 88,01
البنوك الإسلامية	1,67	%1,86	9,03	%11,54
البنوك الخاصة ذات الشبابيك الإسلامية	1,23	%1,37	0,3442	%0,44
إجمالي الجهاز المصرفي الجزائري	89,73	%100	78,2142	%100

* تم حساب القيم استنادا لسعر صرف : 1 دولار= 106,9476دج

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على :

1. بنك الجزائر، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017، ص(11).
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1emesem2017ar.pdf
2. BANQUE D'ALGÉRIE, SITUATION DES BANQUES DE DEPOTS – 2015.
http://www.bank-of-algeria.dz/html3ination_banques_d%C3%A9p%C3%B4ts.htm.
3. التقارير السنوية للبنوك الإسلامية وذات الشبابيك الإسلامية العاملة في الجزائر كلا على حدى من خلال مواقعها الإلكترونية وكذا لآخر إحصائيات متاحة لسنة 2015.

وفق معطيات الجدول رقم(03) فإن البنوك الإسلامية في الجزائر والممثلة في كلا من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر تستقطب في مجملها نسبة ضعيفة جدا من حجم ودائع النظام المصرفي الجزائري، والتي تقدر بـ 1,86 % بقيمة لا تتجاوز 1,67مليار دولار، مما يعني أن إقبال المودعين الجزائريين بالتعامل مع البنوك الإسلامية بفتح حسابات في شكل ودائع جارية أو استثمارية بدون فوائد ربوية أو ودائع مقدمة كضمان يظل محتشما، في حين أنها تساهم في تقديم تشكيلة مختلفة من التمويلات للإقتصاد الجزائري سواءا للقطاع الخاص أو العام، وفق عدة صيغ تمويلية إسلامية بنسبة معتبرة ناهزت 11,54% بقيمة مالية مساوية لـ 9,03 مليار دولار أمريكي في سنة 2015، مع تحقيقها لأرباح صافية بنسبة 15% وتعتبر من بين النسب الأعلى في المنظومة المصرفية الجزائرية.

ويبقى توسع وانتشار البنوك الإسلامية في الجزائر من خلال شبكة تعاملاتها على مستوى التراب الوطني محدود على الرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات لها خلال السنوات الأخيرة، بينما تبقى البنوك الخاصة ذات النوافذ الإسلامية الأقل استقطابا للودائع مع محدودية مشاركتها في العملية التمويلية مقارنة بالبنوك الإسلامية الخالصة.

المحور الرابع : تحديات العمل المصرفي الإسلامي والفرص المتاحة لها في الجزائر.

تنشط البنوك الإسلامية في ظل واقع ملئ بالصعوبات والمخاطر، تتحدى البيئة غير الإسلامية اقتصاديا، وتصطدم بالقوانين الوضعية، وتواجه منافسة شرسة من البنوك التقليدية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود فرص حقيقية للمصارف الإسلامية لإثبات وجودها ومجابهة منافسة البنوك التقليدية، و بالتالي فإن التحديات الرئيسية شأنها شأن الفرص المتاحة لها .

أولا: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر عقبات كثيرة وتحدّيات بالجملة تحول دون انتشارها ونموها والتوسيع في منتجاتها البنكية ، وتنقسم إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية .

1. **التحديات الخارجية:**

ونوجزها فيما يلي:

أ. **الافتقار للمنظومة القانونية:** خضوع البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر لمعايير وضوابط مصرفية وقانونية لا تتفق مع طبيعة عملها، ولا تراعي خصوصياتها الإسلامية، إذ تلزمها السلطات الرقابية والتنفيذية بنفس المعايير والضوابط المالية التي تطبقها على البنوك التقليدية، وبالتالي قصور بعض القوانين على معالجة مهمة هذه البنوك في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق صيغ التمويل ألاربوية؛

ب- **المنافسة الكبيرة من البنوك التقليدية:** تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر منافسة قوية ليس فقط فيما يخص مستوى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها، وإنما في اقتحام البنوك التقليدية لسوق الخدمات المصرفية الإسلامية، وفي حقيقة الأمر فإنه يمكن النظر لهذه النقطة – المنافسة – من زاويتين مختلفتين، فمن جهة يمكن القول بأن المنافسة إيجابية، لأنه ببساطة قد تمكن البنوك الإسلامية من تحسين جودة الخدمات القائمة، وابتكار صيغ ومنتجات مالية جديدة غير ربوية، مما قد يسهم في رقي العمل المصرفي الإسلامي وكذا إمكانية تحول بعض البنوك التقليدية إلى إسلامية مستقبلا، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون سلبية على المصارف الإسلامية، نظرا لافتقارها للخبرة الكافية وحداثة نشأتها، أضف إلى ذالك الغموض الذي يشوب بعض أنشطتها

والصيغ التي تتعامل بها مقارنة بالبنوك التقليدية التي تتوافر على خبرة كافية للتنويع والابتكار، مما يعرض البنوك الإسلامية إلى منافسة غير متكافئة.

ج- **شراسة الإعلام المضاد:** تتعرض البنوك الإسلامية إلى هجمات إعلامية شرسة، تكيل لها بلا هوادة الاتهامات والانتقادات اللاّذعة، والسعي إلى التشكيك في طرق وأساليب تعاملاتها الشرعية، لإيهام المتعاملين معها بأنه لا فرق بين التعامل بالربا و التعامل الشرعي بين البنوك الإسلامية والبنوك الربوية، مستغلين بذلك عدم الدراية التامة للعملاء بمضمون وأهمية العمل المصرفي الإسلامي.

وبذلك فإن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر مطالبة بالقيام بحملة إعلامية مضادة، بإبرام الندوات والملتقيات الدولية والمحلية، والاحتكاك أكثر بالمحيط الجامعي من خلال اتفاقيات تعاون علمية، وأيضا تحسيس الجاليات الجزائرية المسلمة المقيمة في الخارج بتحويل أموالهم عن طريق البنوك الاسلامية واستثمارها بمختلف أشكال الصيغ المالية المباحة شرعا.

2- التحـديات الداخلية.

تواجه البنوك الإسلامية تحديات داخلية عديدة، نوجز أهمها فيما يلي:

أ. **الهندسـة المالـية:** إن الظاهر في أعمال البنوك الإسلامية في الجزائر هو النقص في الأدوات المالية المبتكرة كالصكوك مثلا (ولو أن هذا الإجراء قانوني) ، والتي بمقتضاها يمكن تسريع تدوير الأموال، وإيجاد مصادر سريعة للسيولة، مما يشكل باعثا للاستثمار طويل المدى، و أيضا كما أن ابتكار أدوات مالية جديدة في إطار الشريعة الإسلامية يتيح فرصا للتنويع في مصادر الأموال واستخداماتها خاصة في الآجال الطويلة، والتنويع في محفظة البنك الاستثمارية، مما يقلل من درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك الإسلامي، والتي هي أعلى نسبيا من مخاطر البنك التقليدي.

ب. **نقص الموارد البشرية القادرة على قيادة التمويل الإسلامي:**

إن الإطارات الموظفة حاليا في البنوك الإسلامية الجزائرية في الغالب هي مكونة تكوينا موجه لأداء عملها في البنوك الربوية دون تكوين شرعي، والبعض الآخر مكون تكوينا شرعيا دون دراية محاسبية أو مالية، مما أوجد تجاوزات خطيرة

وأخطاء في تطبيق الكثير من الصيغ الإسلامية وجعلها محل شبهة وعزوف من طرف العملاء، مما أدى بالبعض بالتشكيك في إسلامية المعاملات المالية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

ج. **عدم وجود هيئات رقابة شرعية في المستوى المطلوب:** تواجه هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر مجموعة من المشاكل والصعوبات، ونورد أهمها فيما يلي:

- صعوبة الجمع بين الدراية الشرعية والاقتصادية والمالية، وصعوبة فهم بعض التقنيات المالية والمحاسبية وبعض الأليات الاقتصادية، مما يجعل امكانية المصادقة على التقارير السنوية وكذا المساهمة في حل المشاكل التمويلية محل شك؛
- قلة الخبرة المهنية والدراية الفنية يجعل من المراقبين الشرعين في البنوك الإسلامية الجزائرية ملاحظين فقط لا يمكنهم المساهمة في تطوير بعض الصيغ التمويلية أو ابتكار آليات أوحلول إبداعية لمشاكل البنوك الإسلامية على أرض الواقع؛
- هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية تكون إما هيئة داخلية تابعة للبنك على غرار بنك السلام الجزائر مما يجعلها هيئة فاعلة في البنك، أو هيئة خارجية متعاقدة مع البنك على غرار بنك البركة الجزائري مما يجعل دورها استشاري فقط دون إلزامية تطبيق قراراتها.

د. **ارتفاع تكلفة التمويل الإسلامي في الجزائر:** صحيح أن البنوك الإسلامية الجزائرية تقدم بعض المعاملات المالية الإسلامية القائمة إما على البيوع كالمرابحة الآمر بالشراء أو البيع بالتقسيط، أو المعاملات المولدة للديون كالتمويل التأجيري المنتهي بالتمليك، لكن ما يعاب عليها في التطبيق هو ارتفاع تكلفتها المالية سواء كان ذلك في شكل هامش الربح المعلوم أو أقساط التأجير، تصل في بعض الحالات إلى 20% من إجمالي الصفقة خاصة في منتج بيع السيارات بالمرابحة الآمر للشراء مع تقسيط المبلغ، في حين تقدم البنوك

التقليدية نفس المنتج وهو بيع السيارات بالتقسيط بتكلفة تمويل أقل لا تتعدى 15%، مما يجعل العملاء في حيرة من أمرهم.

ثانيا: الفرص المتاحة أمام البنوك الإسلامية في الجزائر.

لا يمكن النظر إلى وضعية البنوك الإسلامية في الجزائر من منظار متشائم وهو منظار التحديات، متغاضين عن فرص حقيقية للنجاح وإثبات الوجود، ولعل من أهم فرص نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ما يلي:

1. تنوع صيغ التمويل الإسلامية من مشاركات ومضاربات ...الخ، مما يسمح بتغطية كافة القطاعات الاقتصادية، وتلبية جزء كبير من احتياجات الأفراد والمجتمع، وبالتالي استقطاب شرائح متعددة من المجتمع الجزائري؛
2. يقدر نسبة المسلمين في الجزائر بـ 99% بتعداد سكاني فاق 40 مليون نسمة، وبحدود 75% منهم شباب يطمح لإنشاء مشروعاتهم الخاصة، وهذا ما يمثل سوقا حقيقية للبنوك الإسلامية، وخاصة بعد تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية؛
3. تعتبر البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من بين البنوك الأعلى ربحا صافيا في المنظومة المصرفية الجزائرية بمعدل بلغ 15% (تمت الإشارة لها سابقا)، ومرشح للارتفاع في السنوات القليلة القادمة،خاصة مع تزامن ذلك مع توسع شبكة البنوك الإسلامية في الجزائر لتغطي أغلب مناطق الوطن؛
4. عجز تمويل الدولة الجزائرية لبعض القطاعات التنموية خاصة بعد الأزمة النفطية وتراجع مداخيل الخزينة العمومية، وصعوبة الاستمرار في تمويل المشاريع المختلفة وبالأخص المتعلقة بالبنى التحتية، وهذه الوضعية تفتح المجال بشكل واسع أمام البنوك الإسلامية للدخول كطرف فعال في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

الخاتمة :

إن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا يزال متواضعا ودون مستوى الطموحات، وتبقى نسبة توطن البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ضعيفة جدّا، وهي لا تعكس قدراتها الحقيقية، وعلى الرغم من ذلك فهي تعد الأسرع نموا في الجزائر، ونجحت في

استقطاب قاعدة معتبرة من العملاء الطالبين للخدمات المالية والمصرفية الإسلامية هروبا من شبهة الربا .

ومن خلال ما تقدم عرضه أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

1. إن غياب الإطار القانوني في الجزائر الذي ينظم عمل البنوك الإسلامية حد من نشاطاتها وتوسعها، مما أجبرها على التحايل في تطبيق بعض الصيغ التمويلية وفق مقاربات البنوك التقليدية في قالب ملتزم بظاهر العقود الإسلامية، وبالتالي وضعاها في دائرة الشك والشبهة ؛
2. على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر إلا أنها استطاعت التأقلم والتكيف مع البيئة القانونية التقليدية ونجحت إلى حد معقول في الاستمرار والمنافسة للبنوك التقليدية في استقطاب الودائع وتقديم التمويلات اللازمة للمشروعات الاستثمارية، دون تجاوز لقوانين وظوابط بنك الجزائر الذي يعاملها نفس معاملة البنوك التقليدية.

ولضمان نجاح وتطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات الهامة والتي تعود بالنفع على النظام المصرفي والاقتصاد والوطني ككل، وهي:

1. ضرورة مراجعة قانون النقد والقرض الحالي وفق نص قانوني واضح وصريح لا يقبل التأويل حول المعاملات المصرفية الإسلامية أو سن قانون جديد يحكم المعاملات المصرفية الإسلامية من الناحية التعاقدية والقانونية ويضبط تعاملاتها المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

2. لا بد من تعزيز البنية التحتية للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بتوفير المناخ والبيئة القانونية والمالية والمصرفية وحتى البشرية الملائمة لنموها وانتشارها الواسع في مختلف ربوع الوطن؛

3. الاستفادة من تجارب الدول المتعلقة بتحول إما منظومتها المصرفية بالكامل للمنظومة المصرفية الإسلامية أو على مستوى تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي وفق نموذج يراعي خصوصيات الاقتصاد الجزائري وطبيعة البنوك العاملة فيه.

الهوامش:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون النقد والقرض 90-10**، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990،ص(520).(بتصرف)

(2) فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات**، مطبعة الموساك رشيد، الطبعة الأولى، القبة، الجزائر، 2013، ص(66 ،67).

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 09-03**، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 13 سبتمبر 2009، ص(23) .

(4) بنك الجزائر، **أمر رقم 10-04**، مؤرخ 16 في رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 مؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد والقرض.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/ord1004_ar.pdf

(5) A. Demirguc-Kunt, L. Klapper, D. Randall, and J. Sonnenschein **, Islamic Banking Remains Niche Market in North Africa**, DECEMBER 30, 2013.
http://www.gallup.com/poll/166583/islamic-banking-remains-niche-market-north-africa.aspx.

(6) حدوم هشام، **قروض إسلامية في بنوك أوروبية بالجزائر**، جريدة البلاد الجزائرية، العدد 4563، الصادرة بتاريخ 2014/11/23، ص(04).

(7) مجراب زهيرة، **تعاملات إسلامية جديدة في البنوك لجلب أموال الجزائريين**، تم الإطلاع في 2016/01/18.

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/269620.html.

(8) بنك الجزائر، **تدخل محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر**، تم الإطلاع في 2018/04/04.

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouverneur_parlementaire03042018ar.pdf